

دعا خلال اجتماعه بالوفد الكويتي إلى التواصل معه مباشرة لإزالة أي معوقات

مدبولي: مصر منفتحة على أي اتفاقات شراكة مع الكويت

أي استثمار في مصر
سيكون له تأثير
مضاعف مع تعافي
الاقتصاد العالمي20 يوم عمل
للحصول على جميع
الموافقات والرخص
الخاصة بالمشروعاتإنشاء لجنة
لحل مشكلات
المستثمرين إلى
جانب الآليات الأخرى
الموجودة بالفعل
لتسوية
هذه المشكلات

رئيس الوزراء المصري د. مصطفى مدبولي في لقطة تذكارية مع رئيس وأعضاء الوفد الاقتصادي الكويتي رفيع المستوى

القاهرة- «النهار»

أكد رئيس مجلس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي، عمق وقوة العلاقات بين مصر والكويت، معرباً عن ترحيب الحكومة المصرية بزيادة حجم الاستثمارات الكويتية في مصر خلال الفترة المقبلة، وكذا حرصها على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والدولي، خاصة مع ما تتبناه الدولة الآن من سياسات تحفيزية لدعم القطاع الخاص.

وأشار مدبولي إلى الزيارات المتبادلة بين البلدين على مستوى القيادات، والتي كان آخرها زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي، للكويت في فبراير الماضي.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده الدكتور مصطفى مدبولي، بمقر الهيئة العامة للاستثمار، مع وفد كويتي ضم نحو 45 من رجال الأعمال والاقتصاد والتجارة والبنوك، بحضور المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة، والمستشار محمد عبدالوهاب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، ومحمد جاسم الصقر رئيس غرفة التجارة والصناعة بالكويت ورئيس الجانب الكويتي بمجلس التعاون المصري الكويتي، والسفير غانم صقر الغانم سفير دولة الكويت لدى القاهرة، ومحمد المصري نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية، وعلاء عن الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية.

وقال رئيس الوزراء إن تعدد التحديات الدولية الراهنة يفرض على الدول العربية تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها للتكاتف معاً من أجل مجابهة هذه التحديات، خاصة في شقها الاقتصادي، لاسيما أن مؤسسات الفكر العالمية تؤكد أن الظروف التي يمر بها العالم الآن هي الأصعب منذ الحرب العالمية الثانية، حيث تطال تداعيات هذه الأزمات جميع الدول بمختلف مستوياتها.

وأشار إلى أن مصر تأثرت مثل غيرها من دول العالم بالظروف العالمية الحالية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، وعلى الرغم من جائحة كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية، استطاعت الدولة المصرية أن تعبر هاتين الأزماتين بأقل الأضرار، مدعومة بما تبنته من برامج للإصلاح الاقتصادي.

وأكد مدبولي أن المواطن المصري لم يجد أي نقص في المعروض من السلع، وعندما ارتفعت الأسعار على مستوى العالم، حرصت الحكومة على ألا تمرر هذه الزيادة جميعها على المواطن، حيث

تحمّل الدولة الجزء الأكبر منها.

وأضاف «أن هناك حالة من عدم اليقين حول ماهية الرؤية المستقبلية للوضع الاقتصادي العالمي في هذه الظروف الاستثنائية، ولا أحد يستطيع التنبؤ بما سيكون عليه الوضع بعد بضعة أشهر». مؤكداً أن أي استثمار طويل أو متوسط الأجل في مصر سيكون له تأثير مضاعف بعد أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي.

وتابع مدبولي قائلاً «إن ما حدث قد سبب ضغوطاً على الاقتصاد المصري، ولكن هذه الأزمة ستتم ونحن نستطيعنا تجاوز أزمة جائحة كورونا وحققنا خلالها أرقام نمو إيجابية مقارنة بدول العالم المختلفة، وذلك بشهادة المؤسسات الدولية المتخصصة. وأعرب رئيس الوزراء عن ترحيب الحكومة المصرية بزيادة حجم الاستثمارات الكويتية في مصر خلال الفترة المقبلة خاصة مع ما تتبناه الدولة الآن من سياسات تحفيزية لدعم القطاع الخاص». مشيراً إلى أن قانون الاستثمار المصري يضمن عملية دخول وخروج رؤوس الأموال والأرباح للمشروعات في أي وقت، كما أصدرت الحكومة قانون الإفلاس لحماية المستثمر في حالة التصفية أو الإغلاق. وطمان رئيس الوزراء الوفد الكويتي بشأن ضمان خروج رأس المال من السوق المصرية إذا ما رغب المستثمر في ذلك، وكذا لتحويل الأرباح للخارج، قائلاً «أخذنا العديد من الإجراءات خلال العام الماضي لتهيئة مناخ الأعمال أمام المستثمرين، وأهم هذه الإجراءات هو الإعلان عن الرخصة الذهبية التي يتم إصدارها مباشرة من مجلس الوزراء، ويخبر الحصول عليها جميع الموافقات التي تصدر من جميع الجهات المعنية الأخرى».

وأشار رئيس الوزراء إلى الإجراءات التي تم اتخاذها لتسريع الأراضي الصناعية على مستوى الجمهورية، وإقامة المشروعات على هذه الأراضي إما بنظام التملك أو حق الانتفاع.. موضحاً أنه في حالة حق الانتفاع يُمكن للمستثمر تملك الأراضي بعد مدة معينة من بدء المشروع إذا رغب في ذلك.

وأضاف «حددنا مدة لا تتجاوز 20 يوم عمل للحصول على جميع الموافقات والرخص الخاصة بالمشروعات، ويوجد لجنة لمتابعة هذا الأمر، كما تم إنشاء لجنة لحل مشكلات المستثمرين إلى جانب الآليات الأخرى الموجودة بالفعل لتسوية هذه المشكلات مثل اللجنة القائمة في الهيئة العامة للاستثمار». مؤكداً أن لجنة حل مشكلات المستثمرين بمجلس الوزراء تنظر في هذه المشكلات قبل أن تنتقل إلى نزاعات أو قضايا تحكيمية، حيث قامت هذه اللجنة بالفعل

بتسوية العديد من المشكلات.

ودعا مدبولي في هذا السياق المستثمرين إلى التواصل المباشر معه لتسريع تنفيذ مشروعاتهم المقبلة وإزالة أية معوقات.. لافتاً في هذا السياق إلى أن الحكومة لديها خريطة استثمارية لعدد كبير من المشروعات في جميع المجالات.. مؤكداً أهمية تعزيز مجالات التبادل التجاري بين البلدين.

وقال «يوجد عدد من الأهداف والقطاعات التي توليها الحكومة أولوية خلال الفترة الحالية، وتتمثل في: توطین الصناعة والتركيز على مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، والبنية الأساسية، والاتصالات، والاستثمار السياحي والعقاري».

وأضاف رئيس الوزراء أن الحكومة المصرية منفتحة على أي اتفاقات شراكة مع الجانب الكويتي في مجال الصوامع والمراكز اللوجستية، لما لها من جدوى اقتصادية كبيرة، كما أن الحكومة بذلت جهوداً ملحوظاً على مدار الفترة الماضية لتطوير هذه الصوامع والمراكز اللوجستية.

وأكد أن الحكومة المصرية لديها أولوية قصوى فيما يتعلق بتحقيق معدلات تنمية أكبر، موضحاً في هذا الصدد أننا نواجه تحديات تتعلق بالزيادة السكانية، وتوفير فرص عمل للشباب.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أنه سيتم عقد مؤتمر اقتصادي بناءً على تكليفات الرئيس عبدالفتاح السيسي، خلال الشهر الجاري، حيث سيضم المؤتمر الفاعلين في الشأن الاقتصادي.

وتطرق مدبولي إلى «وثيقة سياسة ملكية الدولة»، والتي تتضمن سياسة واضحة لمشاركة الدولة في القطاعات المختلفة، وتم بشأنها إجراء حوار مجتمعي تضمن 40 جلسة شارك فيها حوالي 1000 من الخبراء والاقتصاديين.

وأوضح أنه خلال شهر نوفمبر المقبل سوف تستضيف مصر مؤتمر المناخ COP27 والذي سيكون فرصة كبيرة للتعرف عن قرب على أبرز المشروعات في مجال الاقتصاد الأخضر، وكذا مختلف المشروعات في القطاعات المختلفة.

وبدوره، أكد محمد المصري نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية، أن دعوة الوفد الكويتي لزيارة مصر تعكس حرص الحكومة المصرية على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والعالمي وزيادة نسبة مساهمته في الاقتصاد المصري لتصل إلى 65% بدلاً من 30% في الوقت الحالي، مؤكداً أن ملف توطین الصناعة في المنطقة العربية يعد من أولويات الدولة المصرية في المرحلة المقبلة.

وزير التجارة والصناعة افتتح ملتقى الأعمال المصري - الكويتي بمشاركة رجال الأعمال من البلدين

أحمد سمير: 21% زيادة في التبادل التجاري بين مصر والكويت

القاهرة - أحمد شندى

أكد وزير التجارة والصناعة المصري م. أحمد سمير، أن مصر والكويت ترتبطان بعلاقات اقتصادية إستراتيجية ترتكز على تاريخ طويل من التعاون المشترك في مختلف المجالات وعلى الأصعدة كافة، مشيراً إلى الدور المهم لمجتمع الأعمال في البلدين في تنمية وتطوير التعاون التجاري والصناعي والاستثماري المشترك وبما يصب في مصلحة الشعبين الشقيقين والاقتصاديين المصري والكويتي على حد سواء.

جاء ذلك في سياق كلمته أمس الإثنين، التي ألقاها نيابة عن الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء المصري، خلال افتتاحه لفعاليات ملتقى الأعمال المصري الكويتي.

ونقل الوزير المصري تحيات وتقدير الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والحكومة والشعب المصري لدولة الكويت الشقيقة ورجال الأعمال والمستثمرين بها، مشيراً إلى الحوار الدائم والمتواصل بين الرئيس السيسي

والشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وأشار إلى أن انعقاد ملتقى الأعمال المصري الكويتي يتزامن مع ذكرى المولد النبوي الشريف واحتفالات مصر والأمة العربية بنصر أكتوبر العظيم وكذا انتخابات مجلس الأمة الكويتي واستكمال المسيرة المتميزة في العمل الثنائي البرلماني.

ولفت الوزير، إلى أن العلاقات المصرية الكويتية المشتركة ترتكز على عدة محاور تشمل التعاون المشترك لجعل السلام والأمان مظلة ينطلق منها الرخاء للشعبين الشقيقين، والتضامن لحل القضايا التي تعوق التنمية بالمنطقة العربية، بالإضافة إلى تحقيق التكامل بين الإمكانيات والأدوار وفرص الاستثمار الواعدة على أجندة الدولة المصرية نحو الجمهورية الجديدة وبين أساليب التمويل المتوازنة والمدرسة، فضلاً عن التشارك في التصنيع في جميع القطاعات الاقتصادية والإنجابية المتطورة والتصدير للأسواق الإقليمية والعالمية.



وزير التجارة والصناعة المصري م. أحمد سمير

ونوه سمير إلى أن ليات العمل المستقبلي بين البلدين تتضمن تحفيز الاستثمار وبما يحقق المزيد من العوائد والمزايا للبلدين الشقيقين لاسيما في ظل حرص القيادة

242 مليون دولار، مشيراً إلى أن هذه الأرقام لا ترقى لحجم وقوة العلاقات التاريخية بين مصر والكويت الأمر الذي يتطلب بذل مزيد من الجهود للنهوض بمستوى التعاون التجاري بين البلدين.

ونوه سمير إلى أن الاستثمارات الكويتية في مصر حققت زيادة ملموسة بعد ثورة 30 يونيو لاسيما في ظل استثمارات ومساهمات الصندوق الكويتي للتنمية في عدد من المشروعات الكبرى في مصر في مجالات الزراعة والكهرباء والنقل والصناعة ومياه الشرب والصرف الصحي، لافتاً إلى أن عدد المشروعات الاستثمارية المشتركة بين مصر والكويت يبلغ 1337 مشروعاً في عدد من القطاعات على رأسها القطاع المالي والقطاع الصناعي.

وأشار الوزير إلى أهمية تعزيز الجهود المشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الحالية وتحولها لفرص تعزز من القدرات الاقتصادية للبلدين وتحقق المزيد من التكامل الاقتصادي الثنائي والعربي.

السياسية والحكومة المصرية على توسيع مشاركة القطاع الخاص بالداخل والخارج في الاقتصاد القومي، لافتاً إلى المزايا والمقومات الاستثمارية في مصر الجاذبة للمستثمر الكويتي وعلى رأسها توافر الدراسات الوافية والقوانين العادلة ومقومات النجاح الثابتة. وأشار الوزير إلى المشروعات القومية الكبرى التي نفذتها الدولة المصرية مؤخراً ببنياتها الأساسية المقامة على أعلى مستوى من التميز ووفقاً لمعايير الجودة العالمية، لافتاً إلى أن الدولة أنشأت أيضاً العديد من الكيانات والمدن الصناعية المتكاملة والتي تمثل فرصاً استثمارية متميزة أمام دوائر الأعمال الكويتية.

وحول العلاقات التجارية بين مصر والكويت أوضح سمير أن التبادل التجاري بين البلدين شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية حيث بلغ نحو 305 ملايين دولار خلال عام 2021 مقابل 252 مليون دولار خلال عام 2020 بنسبة ارتفاع بلغت 21% كما سجل حجم التجارة خلال أول 7 أشهر من العام الجاري